رؤى أولية في إشكالية الدولة المدنية:
خمسة مداخل من بلدان المغرب الكبير

الدكتور أحمد الحاقي
المغرب

Résumé

Cet article explore la question de l'État civil dans les pays du Maghreb (Maroc, Tunisie, Algérie, Libye et Mauritanie) à travers cinq entrées issues du débat autour du concept moderne d'État. Chaque entrée est reliée à l'un des cinq pays, contribuant à la construction d'un modèle commun pour comprendre les défis de l'État civil dans cette région. Ces défis sont liés au caractère religieux, militaire, sécuritaire, dissocié et fragile qui entrave la civilité de l'État maghrébin. L'article met en évidence les liens entre ces défis et les facteurs historiques, économiques, politiques, culturels et internationaux qui sous-tendent la crise identitaire que traverse l'État actuel.

Mots clés

État civil, le Maghreb, le Maroc, la Tunisie, l'Algérie, la Mauritanie, la Libye.

Abstract

This article delves into the question of the civil state in the Maghreb countries (Morocco, Tunisia, Algeria, Libya, and Mauritania) through five entries derived from the debate surrounding the modern concept of the state. Each entry is linked to one of the five countries, contributing to the construction of a common model for understanding the challenges of the civil state in this region. These challenges are related to the religious, military, security, dissociated, and fragile character that hinders the civility of the Maghreb state. The article highlights the links between these challenges and the historical, economic, political, cultural, and international factors that underlie the identity crisis faced by the current state.

Keywords

Civic state, comparison, the Maghreb, Morocco, Tunisia, Algeria, Mauritania, Libya.

ملخص

يساهم هذا المقال في طرح إشكالية مدنية الدولة ببلدان المغرب الكبير، عبر خمسة مداخل مستخرجة من الجدل الذي يثيره المفهوم الحديث للدولة. ويتصل كل مدخل بمسار من مسارات الخمسة لبلدان المغرب الكبير: المغرب تونس الجزائر، ليبيا وموريتانيا؛ إذ يساهم كل منها في توفير عناصر إشكالية يمكن الاعتماد عليها في بناء نموذج مشترك لإشكالية الدولة المدنية في هذه المنطقة. وهذه العناصر الإشكالية متصلة بالطابع الديني والعسكري والأمني والمفكك والهش الذي يزاحم مدنية الدولة المغاربية. لذلك نبيّن ارتباط العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدولية في الأزمة التي تعرفها هوية الدولة القائمة.

الكلمات المفاتيح

الدولة المدنية، المغرب الكبير، المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، ليبيا.

مقدمة

أ. الإطار العام

يتقابل مفهوم الدولة في المنطقة العربية والمغاربية مع مفاهيم أخرى يحتمها التاريخ المحلي، كمفهوم الجماعة أو الأمة، إذ ارتبط الأول بالمجتمع القبلي والثاني بالمجتمع الإسلامي؛ إذ تعد المجتمعات العربية والإسلامية بمعنى من المعاني منحدرة من هاذين النمط. وذلك نتيجة الاصطدام بين هذه المجتمعات والاستعمار، حين أضحت الدولة الحديثة أمرا واقعا لا يترك من مجال للاختيار في تبني دولة حديثة من عدمه. وقد تحولت البنيات الاجتماعية التقليدية في المجتمعات المعاصرة بأشكال مختلفة، واتخذت نماذج مناسبة بهذا القدر أو ذلك لتوفير الشروط الدنيا للدولة الحديثة. ومن ثمة كانت الدولة إحدى ضرورات هذه المجتمعات على غرار المجتمعات الأخرى في ظل التطور التقني والثورة الصناعية، وسيادة العلاقات الرأسمالية.

بيد أن هذا التحول لم يصاحبه إدراك ووعي بأهمية الدولة، سواء من لدن القائمين على السلطة، المنتمون لهذه المجتمعات أو المفكرون المشارقة والمغاربة، اللذين سيطر عليهم مفهوم للقوة العليا متصل بشروط وحدة كيان مفترض هو الأمة الإسلامية أو الأمة العربية، حسب ضيق أو اتساع المفهوم. ولم تُدرك ضرورة ارتباط هذه السلطة العليا بالأرض، أي المجال الجغرافي حتى مع النتائج النهائية للتقسيم الاستعماري ورسم الحدود بين هذه البلدان، وبخاصة التقسيم الذي أفرزته "اتفاقية سايس-بيكو".[1] وعلى الرغم من التمايز الجغرافي والتاريخي بين بلدان المشرق وبلدان المغرب، والخصائص المتباينة، إلا أنها عرفت الواقع التاريخي والجغرافي نفسه، ما يجعل هذا التحليل يسري على دول المغرب الكبير مجتمعة.

وفي ضوء هذا الفهم نحاول إيجاد مداخل أولية لبناء إشكالية سليمة لمسألة الدولة المدنية بدول المغرب الكبير. يتأطر هذا الجدال بخمسة مداخل مستخرجة من الأبعاد التي يثيرها المفهوم الحديث للدولة؛ أي التقابل التاريخي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد ينبه العروي بأن قوة الدولة العربية كامنة في ضعفها؛ ويقصد بأن الدولة التي تدعي القوة وتطالب المواطن بكل التضحيات من أجل بقائها قوية، هو من صميم ضعف الدولة، التي لا يمكن أن تقاس قوتها فعليا إلا في مواجهة الخارج،[2] وترتبط هذه الإشكالية لديه بمعضلة الحرية. وتلفت فكرته الانتباه إلى أن التطلع إلى الدولة القوية، على حساب بناء مفهوم للدولة في العلاقة مع المجتمع، هو من أهم مشكلات الدولة العربية والمغاربية المعاصرة. ونستطيع بناء على ذلك القول إن كون الدولة "قوية" تجاه المواطن فقط هو أهم عائق أمام مدنيتها.

وعليه، تمدنا مسارات الحالات الخمس للدول المغاربية بعناصر ضرورية لإشكالية مشتركة للدولة، وفق استراتيجية مقارنة كافية لتفسير عوائق تحقق كامل لمفهوم الدولة المدنية الذي هو أرضية الدولة الحديثة.

فالحالة الليبية توفر العناصر الأكثر "سلبية" في إطار المقارنة، وذلك حين تنتفي فيها عناصر يمثل غيابها ضرورة لفهم واقع الدولة المغاربية، وبخاصة لدى مقارنتها مع بعض العناصر "الإيجابية" في كريق مدنية الدولة، التي تحققت في الحالة التونسية، برغم التعثر في ترسيخها، والانتكاس في توطيدها، ما يجعل الدولة المدنية الحديثة شيئا ممكنا على الرغم من العوائق في التكوين الداخلي لهذه البلدان.

يتوسط هاذين الحالتين (تونس وليبيا) الحالات الثلاث الأخرى؛ المغرب والجزائر وموريتانيا، وهي على التوالي تعكس عمق السؤال فيما يتعلق بالدولة المدنية. وفي الحالتين المشار إليهما يمكن قياس النتائج المتباينة التي خلفها "الربيع العربي"، ففي الوقت الذي عاشت فيه تونس مسلسلا من التوافق كان يتوقع أن ينتهي إلى إفقاد الدولة طابعها الأمني، وتقريبها من الوضع المدني، لولا تعثر المسلسل الديمقراطي، فإن الحالة الليبية أعطت الوجه الآخر "للربيع"، وهو الحرب الأهلية والصراع المسلح بين الفرقاء، إذ مثل انهيار نظام القذافي أرضية للحرب الأهلية.

وتبقى الحالة المغربية تعبيرا عن مسار مختلف تطرح فيه الدولة المدنية في إطار العلاقة بين الديني والسياسي، والإشكال الذي يعتري البحث العلمي في الدولة المدنية بالمغرب هو الخلط بين خطاب الدولة عن نفسها، وذلك حينما يقحم الدور الديني للملكية في الحياة السياسية كآلية استقرار، وبين سؤال الدولة المدنية الذي هو سؤال مستقل عن قوة الدولة واستقرارها كما أشرنا، ومستقل في طرحه على حاجات المجال الروحي والديني، وضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يترافع به الخطاب السياسي في تبرير التداخل بين الديني السياسي وبين السياسي والعسكري، لذلك فالحالة المغربية واضحة في نقاشها، على نقيض من الحالتين الموريتانية والجزائرية.

وفي موريتانيا توالت الانقلابات بشكل مطرد وسلس في ظاهر فريدة للانقلابات العسكرية. إذ بينت الفئات المختلفة التي تصعد إلى الحكم عقب كل انقلاب، أن الأمر لا يتعلق بالانقلابات ذات الخلفية الإيديولوجية لمراحل الخمسينيات والستينيات، بل أكثر منه بتناقضات داخل الجيش تنم عن استمرار إشكالات مرحلة ما بعد الاستقلال كما هي، بخلاف الدول العربية والمغاربية الأخرى؛ وفي مقدمتها ضعف المؤسسة وسيادة شرعية القوة في حسم الخلافات السياسية في إطار صراع على السلطة، بين مجتمع – بالمعنى الذي يقابل الدولة – ضعيف في المعادلة الاجتماعية السياسية، وجيش حاضر في هذه المعادلة لملء هذا الفراغ.

أما في الجزائر فتطرح الدولة المدنية كقضية معقدة نظريا وعمليا؛ فالأنظمة العسكراتية توصف بالهيمنة على جهاز الدولة وتسخيره، في الوقت الذي تعد الدولة في ذاتها مؤسسة هيمنة (غرامشي) وشرعية (ماكس فيبر). وتبين التجارب أن الأنظمة المماثلة تكون الصراعات فيها دموية في حالة الأزمة، لأن المواجهة مزدوجة؛ فمن جهة التجاذب بين المجتمع المدني والدولة السياسية: علاقة الاجتماعي بالسياسي، ومن جهة مواجهة الدولة والمجتمع مع الجيش، الذي تحول إلى جهة مهيمنة يفترض فيها الحياد، في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وتلك هي من الشروط الأولية لاندلاع نوع من أنواع الحرب الأهلية. لكن تواجد مؤسسات قائمة ودولة سياسية متضخمة على غرار الدول في المنطقة، يجعل الحالة الجزائرية تختلف عن الحالة الموريتانية التي تعكس هشاشة الدولة.

ب. الدراسات السابقة

يمكن التمييز في الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، بين تلك التي تخرجها المؤسسات وتلك التي يقوم بها الأفراد. فيما يتعلق بتوجهات الدراسات والبحث، التي تقوم بها مؤسسات، نجد مراكز الدراسات المحلية، التي تركز على الخبرة والاستشارة، وعلى المخاطر وقضايا الأمن القومي والاجتماعي، والتحليل الجيواستراتيجية. ويتركز نشاط مراكز البحث المحلية والإقليمية،[3] على المساعدة على بناء الدولة، وهي بذلك تتحدث عن الدولة الممكنة، ولا تقترب من الواقع الفعلي إلا فيما يتعلق بعوائق بنائها. ومن جهة أخرى هناك المؤسسات الدولية التي تراقب التطورات وتدرس البرامج القابلة للتطبيق وخطط النجاح، وهي في عمومها فاعلة، على الرغم من أنها تنتج معرفة ومفاهيم، تمثل بالنسبة لباحثين كثر مرجعا نظريا، وأبرزها مجموعة البنك الدولي المؤثرة في التفسيرات الشائعة.

فيما يتعلق بمجهودات الأفراد، فمجموعة من الباحثين تتجه إلى دراسة "الحالات الناجحة"، لتبيان إمكانية الوصول إلى الديمقراطية، إذ يركز على الحالة التونسية والحالة المغربية بشكل أقل. فضلا عن التركيز على نماذج الدول المستقرة التي تمكنت من الصمود في وجه "الربيع العربي"، إذ وصفها أحد الكتاب بعاصفة التسونامي؛[4] كما لو كان المبرر الوحيد لوجود الدولة هو أن تستمر قائمة، فتطرح إشكالية الدولة اليوم بصيغة قدرتها على الاستمرار والصمود في وجه التحولات الدولية والإقليمية، بالموازاة مع التركيز على مصطلحات فشل الدولة. وعليه فإن مراقبة انتقال الدولة من حالة إلى حالة، سواء في مرحلة ما بعد الاستقلال، منتصف القرن العشرين، أو في أثناء منعطف "الانتفاضات العربية" بداية مطلع القرن الحادي والعشرين، يتأثر بهاجس استمرار الدولة بقوتها، التي تقاس بقدرتها على ضبط المجتمع، إذ أضحت السلطوية في مرحلة معينة دليل صلابة الدولة.

ب. الإشكالية

تحاول هذه الدراسة المساهمة في تطوير إشكالية الدولة المدنية في المنطقة المغاربية، التي مرت عبر مسارات طويلة منذ لحظة الاستقلال إلى منعطف "الربيع العربي"، وفق فكرة مركزية تربط بين واقع الدولة الفعلي، ما يعني المظاهر التي تبدو معيقة لاكتمال مدنية الدولة، والظروف التي مرت منها الدولة في بنائها الحديث؛ وذلك بدمج جدلية الإطار (الدولة) والفعل (المجتمع) مع السياق الإقليمي والدولي. ويتضح ذلك لدى استخراج المفارقة التالية: هل سؤال الدولة المدنية سؤال مجتمعي أم دولتي؟ بمعنى آخر هل يضفي المجتمع المدني على الدولة الطابع المدني أم أن الدولة هي المسؤولة على الصبغة التي تصطبغ بها؟ وهل الدولة التي تغلف نفسها دينيا أو عسكريا، هي تعبير عن حاجة سياسية للشرعية والهيمنة، أم تعبير عن حاجة اجتماعية يعكسها مستوى تطور المجتمع؟

أولا. المفهوم الحديث للدولة بوصفه مدخلا لإشكالية الدولة المدنية

إن إشكالية "الدولة المدنية" وثيقة الصلة بماهية الدولة، المحددة في السيرورة، أي مظاهر وجودها الفعلية، التي قد تقترب أو تبتعد عن ماهيتها المجردة في التعريفات الممكنة، فإعادة النظر والتنظير للدولة محط محاولات دائبة، وقد لا يوجد عصر أو حقبة لن يجد مفكروها أنفسهم أمام سؤال الدولة دون إجابة وافية. وقد ذهب البعض حد القول باستحالة تعريف الدولة، لذلك يتعين في البدء الاقتراب من هذا "السؤال" عبر الجدل حولها.

ينطلق أغلب الكتاب من اللغة كتقليد تأويلي لبحث الاختلاف بين الشرق والغرب؛ بين "معنى شرقي" للدولة يرمي إلى التبدل والتداول وعدم الاستقرار، فقد كتب ابن خلدون عن الهرم الذي يصيب الدولة كأمر طبيعي باعتبارها دروة حياة،[5] و"معنى غربي" للدولة كحالة مستقرة انطلاقا من اللفظ اللاتيني Statut. ومن هذا الاشتقاق اللغوي يُحكم على اختلاف بين مفهومين، الذي يعاز إلى السياقات الحضارية في المجتمعات القديمة والوسيطة والحديثة، ولا يعدو ذلك أن يدخل بصورة أكثر عمومية في إمكانية خلق الأسماء للأشياء بحسب جاك ديريدا؛[6] بيد أنه لا يعطي معنى للدولة القائمة، وليس الدولة مفكر فيها أو المتخيلة.

وبالنسبة لنزيه الأيوبي يتصل الأمر بالتطورات التي عرفتها أوربا بين القرنين السادس عشر والعشرين؛[7] إذ وجدت نماذج مختلفة من الدولة الحديثة مع الاستعمار وما بعده. وعلى الرغم من ذلك فالمفكرين العرب لم ينشغلوا بالدولة إلا في ثمانينيات القرن العشرين، إذ تركز اهتمامهم في السابق إما حول "الأمة الإسلامية" أو "القومية العربية".[8] وهذا الاهتمام جاء في سياق تراجع خطاب الوحدة العربية، واستسلام كثيرين إلى واقع الدولة القطرية. بالموازاة مع إعادة الاعتبار إلى الدولة كمدخل للتحليل والفهم، بعد الدعوة إلى "الحد الأدنى للدولة"، وتوضيح الحدود بين مجال الدولة ومجال المجتمع المدني،[9] وهي دعوة لها ما بعدها في فهم وتحليل الدولة، وهو ما سنسلط عليه الضوء كمدخل موجه لنقاش الدولة كفيل بإقامة الاتصال، نظريا وعمليا، بين إشكاليتها وطابعها المدني لمقاربة مسألة الدولة المدنية في السياق المغاربي.

وكما سبق الوقل فإن أهم إشكالية في نقاش الدولة هي إشكالية التعريف، فمعظم الكتابات تجمع أو تكاد حول صعوبة، إن لم نقل استحالة تعريف الدولة. وليس في ذلك معضلة، فتاريخ العلم يقول إنه لا يوجد تعريف يصمد أمام التطورات المطردة في حقل المعرفة العلمية، والتعريف الممكن ليس غير سيرورة الشيء ذاته، غير أنه في ذلك ينتفي كتعريف. ولعل الدولة أكثر المسائل انضباطا لهذا الوصف، إذ صاغ عبد الله العروي هذه السيرورة، في مستهل مفهومه عن الدولة، على أساس أن "... التساؤل حولها يتجدد باستمرار دون أن ينتهي إلى جواب ثابت ...". ومن ذلك بحث عن مخرج واقعي في مواجهة منطق الجدل، لتعرية الدولة التي يواجهها الإنسان الحاضر،[10] منكرا أية محاولة في التركيب بين ماضي وحاضر ومستقبل الدولة، أي أنه يرفض التفكير في الدولة باعتبارها أية دولة في أي زمان ومكان. ويقرر على النقيض الخوض في المفهوم من زاوية التحقق، وهو في ذلك يسلك مسلكا هيغليا حول وصف

الإمكانية القائمة بالفعل، أي المفهوم الممكن (المتحَقَّقُ) للدولة؛ ما يجعله يبحث في نظريتها وليس في تبريراتها، فيصل به الأمر إلى ماكس فيبر، الذي يقول عنه إنه يعطي الطريقة الممكنة لفهم الدولة بوساطة المقارنة. ونحن نقترح هذا المنظور لاسترشاد لنرى الدولة فيما هي عليه لا فيما ستكون أو فيما يجب أن تكون، وذلك هو الطريق الأكثر فاعلية للتعرف على الدولة القائمة.

وإذا كان الأمر يتعلق بتطورات تاريخية أخذت طابعا عالميا مع الرأسمالية، منذ بروز الحركة الاستعمارية، فإنه لصيق إلى حد بعيد – حسب ملاحظات نزيع الأيوبي– بأعمال ميكيافيلي Niccolò Machiavelli، بودان Jean Bodin، هوبز Thomas Hobbes، هيغل Friedrich Hegel، وماركس karl marx عن الدولة. وبما أننا نحاول الإضاءة على مسألة الدولة المدنية، وليس عرض تصورات أو تقديم مذاهب، فإنه كما قال وائل حلاق، في مواجهة تعريف الدولة، يمكن تصميم عرض عام بتوليف كافة التصورات عنها، بيد أننا لسنا مقيدين بشمولية المعرفة حول الدولة، والتي لم تفارق أذهان المفكرين منذ العصور القديمة. كما أننا لسنا مقيدين باشتراطات المفكرين في الدولة، إذ يمكن لمختلف التصورات أن تثمر بناء مفهوم للدولة، سواء البيروقراطي لدى فيبر Weber أو القانوني عند كيلسن Kelsen أو السياسي لدى شمست Schmit أو الاقتصادي لدى ماركس، أو الهيمني لدى غرامشي Gramsci، أو الثقافي بالنسبة لفوكو Foucault وليس بالضرورة التقيد بأي من الاشتراطات التي يضعها كل مفكر في الدولة.[11] في ضوء ذلك يحدد للدولة الحديثة خمس خصائص انطلاق من هذه الرؤى السالفة: 1) التجربة التاريخية للدولة؛ 2) الميتافيزيقا التي أفرزتها؛ 3) احتكارها التشريع والعنف الشروع؛ 4) الجهاز البيروقراطي؛ 5) تدخلها الثقافي وهيمنتها الاجتماعية؛[12] وهذه الخصائص التي يستخرجها من التوجهات النظرية حول الدولة بمثابة الشروط الأولية للقول بوجود دولة حديث.

وإذا كان من شأن التوجهات النظرية الحديثة أن تمدنا بالخصائص التي تشكل الملامح العامة لما نقصده بالدولة الحديث اليوم، فإن العروي يعتبر أنه داخل هذا النقاش الذي صاحب سيرورة التشكل الحديث للدولة، تكمن أهمية منهجية هيغل؛ وهي أهمية ذات صبغة تأسيسية بمعنى معين، إذ يمثل حدا فاصلا بين حقبتين؛ نهاية تصور "نظرية الدولة الإيجابية"، وبداية تصور "النظرية النقدية للدولة". فالأول هو ما عبرت عنه تصورات القانون الطبيعي والرواقية وفقهاء الإسلام حول غاية الدولة، والثاني التحول الذي حصل مع عصر الأنوار منذ ثورة 1798؛ لذلك يرى أن صاحب الجدل "...عنده تتوحد كل الجداول القديمة، ومنه تتفرع المذاهب العصرية"[13].

يبقى تصور هيغل منتميا إلى "التصور الإيجابي للدول" بلغة العروي، فقد اعتبرها الغاية النهائية، واجه المجتمع المدني بالدولة، الذي يشبه عنده حالة الطبيعة، فالأفراد لا ينضرون لبعضهم إلا كوسيلة لتحقيق مصالحهم الخاصة. وسيادة هذه المصلحة،[14] هي ما يجعل المجتمع المدني مجتمعا خاصا، يتطابق مع الدولة التي هي الوعي في ذاته وقد بلغ الشمولية. وهي بذلك بمثابة حق في مواجهة الأفراد، باعتبارها المصلحة العامة في مواجهة المصلحة الخاصة. وقد اعتبر ماركس أن هيغل وجد ضالته في العصور الوسطى إذ كانت حياة الشعب متطابقة مع الدولة، حيث كان الاقتصادي متطابق مع السياسي، ويعنيه بوجه عام؛ أي إن المجال السياسي لم يكن قد تشكل كمجال مستقل، وقد كان الاجتماع البشري نابع من ضرورة التضامن والتعاون والإنتاج الجماعي. وبالنسبة لهيجل فإنه ينفي مجال السياسة، إذ يرى "الدولة الجوهرية منطقية ومطلقة"،[15] وليست الدولة السياسية كما حققتها التغييرات الجذرية لثورة الأنوار. والفصل بين المجالين، هو عمل المجتمع المدني/البرجوازي بلغة ماركس الهيغلية، الذي دفع ألا تتدخل الدولة في حرية الأفراد الاقتصادية. وقد لاحظ ماركس أن تجريد الدولة السياسية لا يحدث إلا في العصر الحديث.[16] فواجه هيغل بمقولات الأنوار من جهة، باعتبار الدولة معطى اصطناعي يأتي بعد التعاقد، كما واجهه وبالجدل من جهة أخرى، إذ لاحظ انسلاخ الدولة السياسية عن دولة المجتمع الإنتاجية، باعتباره تناقض مستجد في تطور البشري، بين الفرد المنتج والدولة السياسية، وفق تعليق العروي؛[17] أي إنه تعارض حصل

في التاريخ بالفعل وليس تعارض منطقي في كل زمان كما نظر إليه هيغل. ذلك ما جعل غرامشي يحدد الهيمنة في الدولة الحديثة انطلاقا من القسر السياسي والإقناع الإيديولوجي: "الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني".[18]

انطلاقا من هذه المقدمات في نقاش الدولة وفق التطور الحديث للفكر السياسي، والتغييرات الجذرية التي صاحبت سيرورة الحداثة، في المجتمع والدولة، نستطيع استخراج مجموعة من المداخل المنهجية لمسألة الدولة المدنية على النحو الآتي:

- هناك تحديدات سلبية وضحنا بعض أوجهها أعلاه، تجعل طرح إشكالية الدولة غير ممكن من الناحية العلمية، إذا كنا نتكلم عن دولة غير قائمة بالفعل، فنحن أمام إشكال غير قابل للقياس في النظرية العلمية، ويبقى مشروعا فقط في النظرية السياسية.
- إن تاريخية الدولة بما فيها التاريخ الخاص بكل دولة، لا تعني نشأتها، بل السيرورة التي كونتها والصيرورة التي انتهت إليها، وهو ما يجب إعطاءه معنى محددا وواضحا في طرح إشكالية الدولة المدنية، وهو المعنى الحديث لما بعد عصر الأنوار الذي اكتسبت فيه الدولة الحديثة ملامحها الحالية وأضحت مستقلة في أوربا وانفصلت عن المجتمع، وهي حقبة منتصف القرن التاسع عشر بالنسبة للدول التي تعرض لها الاستعمار؛
- الاختلاف الجوهري بين الدولة السياسية في الدول الأوربية والرأسماليات المتقدمة عامة، وبين الدولة السياسية في الدول المغاربية والمنعوتة بالنامية عامة، هو اختلاف في مدى وطبيعة المجال السياسي بالتحديد. ففي الوقت الذي انسلخ السياسي، بعد تشكل الدولة اقتصاديا من حاجة المجتمع، (العقد الاجتماعي، الملكية الخاصة)، ففي الدول التي خضعت للاستعمار كانت الدولة العصرية وليدة تدخل سياسي من السلطة الكولونيالية،[19] وهو ما يجب مراعاته في تقدير دور الدولة القائمة اليوم في دول المغرب الكبير، إذ أنها دولة مؤثرة في التكوين الاجتماعي وتدخلها يفرز نتائجا اجتماعية لافتة.
- إن العامل الثقافي له دور مهم ومؤثر في الدولة المدنية الحديثة، ومن ضمن المعيقات التي تقف في طريقها بالنسبة لمن يضعون على عاتقهم "بناء الدولة" من الفاعلين السياسيين، لكنه ليس مسؤولا عن إشكالية الدولة المدنية، باعتباره عاملا محددا كما تذهب إلى ذلك الدراسات الأنثروبولوجية، بخاصة تلك التي اعتمدت التأويل الثقافي، مع عبد الله حمودي وغيلنر وغيرهم، ذلك أن سؤال الدولة المدنية في البلدان العربية والمغاربية، هو سؤال الدولة والمجتمع وهو يعكس الأزمة المزدوجة للدولة السياسية والمجتمع المدني. وهو أحد مفارقات الحداثة، إذ تتظافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية، في تحقيق النتيجة المشتركة لإشكالية الدولة المدنية؛
- يحيلنا التوضيح الأخير على مسألة الظروف الدولية المحيطة بوجود الدول والمعطيات التي تشكل مناخها العام. إذ لا يمكن عزلها عن هذه الظروف، وبهذا المعنى فإن سؤال الدولة المدنية ليس سؤالا محليا صرفا، إذ تلعب الظروف الدولية والإقليمية أدوارا كبيرة في مسارات هذه الدول، بل إن المجتمع الدولي ومؤسساته تقدم نفسها باعتبارها قائمة على مسؤولية تقدم وإنماء البلدان التي تعيش إشكالات سياسية واقتصادية بنيوية.

ثانيا. مسارات بلدان المغرب الكبير وإشكالية مدينة الدولة

يمكن الآن الاقتراب من سياق دول المغرب الكبير، واستكمال البناء الإشكالي لمسألة الدولة المدنية بالاستناد إلى مسارات هذه البلدان باعتباره واقعا تاريخيا محددا، يمكن من معرفة مدى مساهمة كل حالة في تكوين هذه الإشكالية، وفق خصائصها العامة وتكوينها الداخلي.

أ- المغرب

اصطدم المغرب كتكوين تاريخي عتيق، بالاستعمار منذ منتصف القرن التاسع عشر، وقد جرى استعماره رسميا عام 1912. تطور شكل الدولة العصرية داخله كدولة كولونيالية حديثة تحت نفوذ الجمهورية (الرابعة) الفرنسية. خلال عقود أربعة ونيف (1912-1956) من الاستعمار انقلبت بنياته الاجتماعية، وتحولت معالمها جذريا. ومنذ خروج الاستعمار استغرقت الدولة العصرية أربعة عقود أخرى (1959-1999)، في تناقض مع المجتمع؛ المواجهة مع الحركة الوطنية والمواجهة مع النخب الجديد خلال السبعينيات. وفي تناقض داخلي؛ محاولتين انقلابيتين (1970-1971). وطبعت هذه المرحلة بعنوانين: الصراع عل السلطة والسلطوية. منذ انتقال الحكم إلى الملك الجديد، مطلع الألفية تأطر النقاش حول العلاقة بين الدولة والمجتمع بسؤال الانتقال الديمقراطي، في مقابل الانفتاح الاقتصادي، عرف باللبرلة الاقتصادية، كحلقة متأخرة في مسلسل التخطيط، المغربة والخوصصة، ويلاحظ في كل ذلك أن المبادرات الفاصلة كانت دولتية Étatique.

مع اكتمال العقد الأول من مرحلة الانفتاح، اندلعت الاحتجاجات في المنطقة المغاربية والعربية، انطلاقا من الجوار في تونس، وما تلا ذلك من سقوط ممثلي النظام السياسي في أربع دول. واضطرار مجموعة من الدول إلى إطلاق إصلاحات سياسية ودستورية غير مسبوقة، كما فعل المغرب لدى عرض دستور 2011 على الاستفتاء الشعبي. طرحت إشكالية الدولة المدنية في الفضاء العمومي، في عدد من المحطات، لعل أوضحها المحطتين الأخيرتين في تاريخ المغرب الحديث؛ مطلع الألفية الثالثة لدى انتقال الحكم وعلاقة المفترضة بالانتقال الديمقراطي. ثم مطلع العقد الثاني من الألفية، حيث طرحت علاقة الدين بالسياسة من خلال الفصل 19. الذي تبين أن السلطة السياسية تعي إشكاليته في علاقة الدولة بالمجتمع، إذ قُسِّم إلى فصلين، تمييزا للمجال الديني عن المجال السياسي.

ب- تونس

عايشت تونس الاستعمار لأكثر من سبعة عقود، (1881-1956)، وعلى غرار البلدان التي تعرضت للاستعمار فقد أحدثت في بنياتها الاجتماعية والثقافية تحولات عميقة. وقد ألغيت الملكية بعد خروج الاستعمار، ليتقاسم حكمها رئيسان (1957-1987-2011)، فيما يشبه الحكم الملكي، إلى قيام الانتفاضة التونسية أواخر عام 2010. خلال مرحلة الأولى (1957-1962) من حكم بورقيبة السابق سَخَّر النظام الجمهوري ذي الحزب الواحد، الدولة السياسية التي ورثها عن الاستعمار، لقيادة المجتمع بخطاب إصلاحي يعد بالدمقرطة والتحديث. بعد الصراع الذي ظهر داخل الدولة والمحاولة الانقلابية، تحول النظام السياسي إلى الاستعمال الأدواتي للدولة كجهاز في مواجهة الخصوم. لتنفتح مرحة جديدة من المواجهة بين المجتمع الدولة (1962-1987)، مع انفتاح نسبي عام 1980 بالسماح بالتعددية المتحكم وإجراء الانتخابات، مع إقرار الدستور لرئيس الدولة بإمكانية الحكم مدى الحياة. إلى حين إزاحته بما سمي بـ"الانقلاب الطبي"، الذي مكن بنعلي من الحكم تحت وصف المراقبين للدولة التونسية بأنها ذات طابع بوليسي، طيلة فترة حكمه.

إشكالية الدولة المدنية طرحت في تونس في صيغة استخدام النظام السياسي للدولة، إذ أدت الدولة دورا في مراقبة المجتمع، والوصاية عليه، فأخذت شكل الجهاز البوليسي كما لو كانت فقط مجموعة من الرجال المسلحين. فكانت مدنية الدولة مطروحة، ليس في مواجهة توظيف الدين كما هو الحال في المغرب، بل في مواجهة توظيف أجهزتها في خنق الحريات.

خلال مسيرة ما سمي "الربيع العربي"، ومآلاته طيلة خمس سنوات، خاصة النتائج التي خلفها في مجموعة من الدول، اعتبرت تونس في نظر العديدين استثناء الدول العربية والمغاربية. فقد أشرت الأرقام الاقتصادية على ارتفاع معدلات التنمية مقارنة بدول المنطقة، وبالموازاة مع الطابع "المعلمن" الذي أصبغ به نظام الحبيب بروقيبة، اجتمعت، بالنسبة للمراقبين، حصانات عدم انزلاق المجتمع

والدولة في تونس إلى دوامة الصراع المسلح بعد إسقاط النظام بخلاف الأنظمة السياسية الثلاثة التي أسقط فيها إسقاط النظام السياسي، أو رموزه على الأقل[20]. والحفاظ على مكتسبات السابقة مع إمكانية بناء عهد جديد عنوانه التوافق.

ت- الجزائر

استعمرت فرنسا الجزائر لمدة 132 سنة، بيد أن ذلك لم يزد أو ينقص من الآثار التي خلفها الاستعمار في باقي البلدان على المستوى الماكرو-اجتماعي. خلال المرحلة الأولى للاستقلال (1962-1965) ظهر الصراع داخل الدولة إذ جرى الانقلاب على حكم بن بلة ذي التوجه الاشتراكي والحزب الواحد. والدخول في مرحلة ثانية أخذت فيها الدولة صبغة الجهاز تحت حكم العسكر، وطيلة هذه المرحلة (1975-1986) أعاد القابضون على الحكم توجيه مؤسسات الدولة بنفس المنطق مع تغيير في القائمين عليه؛ إذ بقي لرئيس الدولة مكانة سياسية قوية في النظام السياسي تتيح له التحكم في الدولة بوصفه جهاز تابع. منذ منتصف الثمانينيات تشكلت معالم المرحلة الثالثة، وقد اتسمت بانتقال التنافس والصراع داخل مكونات النظام إلى مواجهة الدولة مع المجتمع، إذ غذت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية هذا الصراع، انتهى بعد اندلاع موجة من والاحتجاجات أواخر الثمانينيات، إلى إقرار إصلاحات سياسية واجتماعية. كان أهمها إقرار التعددية الحزبية وتكريس اللبرلة الاقتصادية، كإجراءات دولتية في مواجهة الاستياء المجتمعي. لكن هذه التحولات لم تعط النتيجة المرجوة المنتظرة بل وفرت الشروط لأزمة سياسية واجتماعية، اتسمت بالصراع المسلح بين الأطراف فيما عرف "بالحرب الأهلية" (1992-1996).

منذ أواخر التسعينيات تمكت الدولة من استرجاع الأمن، وتولي رئيس جديد هو عبد العزيز بوتفليقة الحكم. وقد أقام نظامه على شرعية حل الأزمة بخطاب يركز على ثلاث عناصر: الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية. وقد تجددت ولايته للمرة الرابعة عام 2014، إذ لا يزال في منصب رئيس الجمهورية منذ 1999. ساهمت حاجة المجتمع بالأمن وطمع الناس في تحسين ظروفهم المعيشية، بالموازاة مع إعادة بعث الشعور القومي لمكانة الجزائر كدولة مواجهة للاستعمار، إلى إعادة تثبيت دعام النظام السياسي، وكسبه زمنا سياسيا واجتماعيا لإعادة تكريس نفسه دون مراجعة فعلية لدور الدولة في العلاقة مع المجتمع. وقد ظل سؤال الدولة المدنية في الجزائر رهين علاقة الدولة بالمؤسسة العسكرية، إذ لا يتردد أي متتبع للشأن الجزائري في وصف المجال السياسي كمجال محتكر من لدن الجيش، الذي يهمين على رئاسة الجمهورية كواجهة المدنية.

ث- ليبيا

على غرار الحالات الثلاثة السابقة فإن ليبيا من البلدان التي تعرضت للاستعمار، لكن الاختلاف الطفيف في الجهة، إذ استعمرت من طرف إيطاليا لأربعة عقود (1911-1951). بعد استقلال ليبيا استمرت كمملكة إلى عام 1969 إذ أطيح بالملك السنوسي، بعد اكتشاف النفط كثروة هائلة، من لدن مجمعة من الضباط بقيادة معمر القذافي الذي سيحكم البلاد إلى عام 2011. إذ ستنهي نظامه انتفاضة شعبية، ما وفر شرعية التدخل الدولي من لدن حلف الناتو والقوى الدولية للمساعدة على الإطاحة بنظام العقيد الذي قتل فور القبض عليه. وقد حقق نظام القذافي شبه إجماع على ضرورة التخلص منه، فلم تعترض على قرارات مجلس الأمن بخصوصه حتى دولتي روسيا والصين اللتان تخلقان التباين في مواقف المنتظم الدولي[21] .

شكل نظام القذافي في نظر المراقبين شكلا سياسا فريدا، سمي بالنظام الجماهيري الذي يبرر قيادته من لدن فرد، بذريعة أنه حكم مباشر من لدن الشعب بدون تمثيلية. ويمكن تشبيهه إلى حد بعيد بالأنظمة الباتريمونيالية، وسيادة الفرد، إذ قام قادة الانقلاب العسكري بصناعة نظام فريد عبر شخصنة الحكم في رئيس الدولة، وصناعة شرعية كاريزية وسيادة فردية على الدولة. ما أدى كنتيجة

إلى تقويض دعائم الدولة لتحقيق هذا الهدف، والمتمثل في خلق قيادة زعاماتية تلغي المؤسسات. فلم يضطر النظام السياسي للالتفاف على الدولة وصناعة مؤسسات شكلية، فيما يسميه المعارضون "ديمقراطية الواجهة".

قام النظام السياسي الكارزمي الذي توخاه الضباط بقيادة القذافي، إلى القضاء على الدولة تحت مبرر حكم الجماهير. إذ ألغي التعارض بين الدولة المجتمع بين السياسي والاجتماعي، على مستوى الخطاب، وهو ذلك التعارض الذي أقامته تاريخيا التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى مع ترسخ الرأسمالية تشكل منظومة الحداثة. وهذا الإلغاء لم يكن واقعيا أي تاريخيا، بل كان قسريا إن لم نقل وهميا، كل ما أقامه هو القضاء على الدولة وتقويض دعائم تشكلها الحديث، بسبب إيديولوجيا الجماهيرية تباناها النظام السياسي المشخصن. وقد بين الانهيار السريع للدولة بعد القضاء على نظام القذافي العمق الحقيقي لهذه الأزمة. ومن ثمة فسؤال الدولة المدنية في ليبيا هو في الراهن سؤال صعب الإمساك به، باعتباره إشكالا قائما، إذ أن أي تفكير فيه يجعلنا نطرحه بهدف؛ أي بغاية بناء الدولة، ما يجعلنا نجانب ديدن العلم في التفسير وندخل في التنظير السياسي لما يجب أن تكون عليه الدولة المدنية في ليبيا مستقبلا. وقد وضحنا ذلك ضمن المحاذير التي يجب استحضارها في التفكير علميا في الدولة كما هي دون تبرير أو رهان. لذلك فسؤال الدولة المدنية في ليبيا يطرح داخل حدود العجوزات التي أبان عنها المجتمع في عدم قدرته على بناء الدولة بعد خروجه من الاستعمار، ودور النظام السياسي للقذافي في تعميق حالة العجز. ما يفسح الطريق أمام التفسير العلمي كسبيل وحيد لدراسة الحالة الليبية، بالاستعانة بالمجموعات السببية التي وضحناها في التقديم، التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية والظرفية الدولية.

ج- موريتانيا

لا يختلف المسار الموريتاني عن المسارات المغاربية الأخرى، إلا أنه يتميز في بعض مضامينه. فقد خضعت البلاد للاستعمار الفرنسي بدورها (1903-1958)، وقد خلف الاستعمار أزمات لا حصر لها، لعل أكبرها شرعية الاعتراف الدولي بالدولة المستقلة، فقد اعتبرت منطقة تابعة للمغرب، وقد ساعد على ذلك دعوات من داخل المغرب ومن داخل موريتانيا تنادي بانتماء هذا البلد للمغرب، إذ اعتبرت شنقيط سابقا التي أطلق عليها الاستعمار اسم موريتانيا مجرد دولية من صناعة استعمارية، رغم المساحة الشاسعة للبلد. ويعد العامل المادي في غياب بنية تحية سانحة ببناء الدولة العامل المحفز لتظافر باقي العوامل في أزمة الدولة الموريتانية. ولم تطرح قضايا الدولة بشكل واضح، إلا بعد حصر المشاكل الخارجية بالانضمام إلى الأمم المتحدة 1961واعتراف المغرب بموريتانيا عام 1969.

خلال عقدي السبعينيات الثمانينيات تمحور الإشكال السياسي في بناء الهيكل العام لاشتغال النظام وتقوية المؤسسات، وفيما بشبه المفارقة اتفقت الأحزاب الأربعة الوحيدة في البلد على إلغاء نفسها وإقرار نظام الحزب الوحيد. وقد كان ذلك مفهوما بالسياق العام الذي كان يظهر الدول ذات الحزب الوحيد كدول قوية، فضلا عن المنحى العام للديمقراطيات الأوربة المتجه نحو هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. كل ذلك يتأطر بالفكرة التي كانت راسخة بأن الدولة المركزية هي دولة قوية بالضرورة. بيد أن هذا المسار المفارق نوعا ما هو مسار عَكَسَ بشكل جلي أزمة الدولة. إذ توالت الانقلابات العسكرية من منذ 1978 فشرعت المؤسسة العسكرية في الهيمنة على الدول التي مع ن ملاحظها لم تبرز بشكل واضح. وقد توالت الانقلابات العسكرية منذ 1978 إلى العقد الأول من الألفية الثالثة ما يجعل الحالة الموريتانية حالة أزمة مستمرة تعيشها الدولة، التي ظلت حبيسة الصراع على السلطة السياسة، ما يعمق أزمتها على النقيض من النماذج الأخرى.

خاتمة

عمل هذا المقال على إبراز أبعاد إشكالية الدولة المدنية المعاصرة في خمس حالات من المغرب الكبير تمثل نموذجا مشتركا لهذه المشكلة. فطيلة العقود التي تلت الاستقلال انكشفت جوانب مهمة مما يمكن أن نعتبره "حقيقة" الدولة القطرية الحديثة في المنطقة المغاربية والعربية. كما أن الثبات والاستقرار الظاهرين، اللذين عكستهما الدول في المنطقة العربية والمغاربية طيلة عقود، تبين أنهما رهيني حقبة انطلقت مع حقبة الاستقلال وانتهت مع موجة "الربيع العربي". فالمرجعيات المختلطة للدولة، والتباس المفاهيم وتعدد الولاءات، كلها عناصر داخلية ساهمت، بتظافر مع الظروف الدولية، في تعميق إشكالية الدولة المدنية التي سارت بمثابة معضلة.

وبناء عليه تمثل بلدان المغرب الكبير ما يمكن أن نسميه، وفق الأبحاث التي اعتمدت المقارنة النوعية، "نموذجا مشتركا" (Un Modèle commun)،[22] يسمح ببناء حد أدنى من السببية المشتركة لنتيجة متشابهة على الرغم من اختلاف مساراتها. فالحالات الخمس تجتمع في خاصية مشتركة، وهي صعوبة إلصاق نعت "المدنية" بالدولة القائمة دون تحفظ أو إضافة تعليق أو وضع اشتراط معين ليستكمل المفهوم منعاه الحديث. ومع وجود هذا المشترك التأويلي، فضلا عن المشترك التاريخي والجغرافي لدول المغرب الكبير، بل وحتى السياسي والإيديولوجي، فهناك اختلاف واضح بين حالات الدول في كل من المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا؛ سواء من حيث المسار التاريخي أو الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة. لذلك تختلف كل واحدة من هذه الدولة في درجة إسهامها في تكوين الإشكالية المعاصرة للدولة المدنية كما طرحت في المنطقة العربية والمغاربية، بخاصة مع منعطف "الربيع العربي". لأجل لذلك، وبالضرورة، فإن دراسة كل واحدة منها تجعلها تساهم، في إطار المقارنة بالنهاية في مستويين: 1) تحديد مفهوم معين للدولة في المغرب الكبير، 2) تكوين نموذج تفسيري لسببية ابتعاد أو اقتراب نموذج الدولة في المغرب الكبير من نمط الدولة المدنية.

وبناء على ما سبق نستطيع القول إننا أمام أزمة مشتركة لبلدان المغرب الكبير في تحديد طبيعة الدولة الموجودة، وذلك لأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية وثقافية ومتغيرات دولية أشرنا إليها في موضعها. وعلى الرغم من ظروف كل دولة والفروقات بينها، فإنها تعيش إشكالية متشابهة حول علاقة الديني والعسكري والاقتصادي والثقافي والتاريخي بالمجال السياسي، الذي هو مجال الدولة، والذي يمكن وصفه بأنه مجال متضخم، إذ نجد الدولة أقوى من المجتمع وفي أحيان كثيرة تكون وصية عليه، وفي المنعطفات الحادة، كفترة "الربيع العربي" (2010-2011)، تتحول تلك الدولة نفسها إلى حالة مستعصية من الضعف والتفكك.

ومن تتبع المسارات الخمس في ضوء المقترب التاريخي، بالاستعانة بفهم معين للتاريخ وإيلائه دورا في الفهم والتفسير، نلاحظ الحضور البارز للهويات الثقافية والدينية في المجال العمومي ما يجعل النقاشات حول طبيعة الدولة تبرز في كل أزمة وفي كل محطة دستورية؛ ففترات الاستقرار تخفي خلفها عدم اتفاق عميق حول طبيعة الدولة وطبيعة علاقتها بالمجتمع. وفي الوقت الذي تفترض المقولات المؤسسة للدولة الحديثة أنها دولة مدنية بداهة، فإن هذه البداهة موضع نقاش وجدل في هذه البلدان؛ فالمرجعيات الثقافية السائدة في هذه المنطقة تعيش مقارنة تصادمية مع مرجعيات بناء الدولة الوطنية المعاصرة. ويبين التاريخ السياسي لهذه البلدان أن التدخل الأجنبي حاضر خلال تاريخها الحديث، منذ الاستعمار إلى الآن، ويلفت الانتباه إلى عامل انعكاس الأوضاع الدولية على الأوضاع الداخلية، فضلا عن ضعف النمو واحتلال النسب الأخير في مؤشرات التنمية للبلدان الخمس مع التفاوت النسبي.

وإذا استحضرنا أننا بصدد نماذج "نامية"، تعرضت للاستعمار، وتقرر مصيرها السياسي والاجتماعي والجغرافي بعد الحرب العالمية الثانية، وأنها بلدان عاشت مفارقات الحداثة سياسيا واجتماعيا، بين وجود هياكل ومؤسسات معاصرة، مع سيادة أطر اجتماعية

وثقافية سابقة عنها، فإن المرجعية التاريخية لإشكالية الدولة المدنية، في الحالات الخمسة، وليدة التحولات من سلطة الاستعمار إلى سلطة الاستقلال.

ويمكن القول إن الضعف الذي اتسم به المجتمع المدني في مواجهة الدولة في هذه البلدان، مقارنة مع نظيراتها في أوربا، حيث أضفي الطابع المدني على الدولة، هو نتيجة للمظالم الاجتماعية والاقتصادية للشعوب في هذه المجتمعات، التي يعكسها غياب البنية التحتية الكفيلة بتكوين المجتمع للدولة وتأطير الدولة للمجتمع، على غرار دور البرجوازية في أوربا القرن التاسع عشر، التي جردت الدولة كقوة حارسة لنشاط السوق.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تكوين استنتاج يفيد بأن الدولة الحديثة لما بعد الاستقلال تأثرت بالموروث الاجتماعي والثقافي والديني، بالموازاة مع تأثير المتغيرات الدولية والظروف الاقتصادية ودور النخب، ودخولها في صيرورة الدولة القطرية المتأزمة. ونتيجة عدم تحقق مفهوم "الدولة المدنية" كما تبلو في الدولة الحديث الأوربية، تكَّرس الوعي الموالي للأطر السابقة أو المتعارضة مع التنظيم المؤسساتي للدولة، فكثيرا ما توصف الدولة العربية بأنها "دولة فئة". إن غياب القدرة على مواجهة ظروف شبيهة كالتي عاشتها المنطقة العربية والمغاربية طيلة سنوات الفارطة، كما هو الأمر في حالة الدولة في ليبيا، دليل على أن التماهي بين الدولة والنظام السياسي يضع أكبر حاجز أمام الدولة المدنية. فالعناصر الدنيا للدولة الحديثة، مع الاختلاف بين نماذجها وقدراتها، بإمكانها توفير إطار للتنافس والصراع، يجعل أي تغيير في النظام السياسي لا يؤدي إلى إسقاط الدولة.

وعليه، يتضح أن الشروط التي مرت بها بلدان المغرب الكبير، والتي يوفر تاريخها السياسي والاجتماعي صورة وافية عنها، تجعل ظروف البنية الداخلية، تتضافر جنبا إلى جنب مع العوامل الإقليمية والدولية، في طرح إشكالية مدينة الدولة. ويوضح المسار الخاص بكل دولة عمق إشكالية الدولة المدنية، حسب الطابع المهيمن والبارز، الذي يزاحم الصبغة المدنية للدولة؛ سواء الطابع الديني في المغرب، أو الطابع الأمني في تونس، أو الطابع العسكري في الجزائر، أو الطابع الهش في موريتانيا، أو الطابع المفكك في ليبيا.

الهوامش:

[1] *التي بموجبها جرى الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا، على شكل منطقتين A وB. حيث المنطقة A باللون الأحمر للخريطة المرفقة بالاتفاقية، تكون تحت نفوذ بريطانيان. والمنطقة B، باللون الأزرق تحت النفوذ الفرنسي، بموجب البند الثاني من الاتفاق الذي جاء في 12 بند؛ ينضم يرسم الحدود الجديدة بين الدول في المنطقة ويحدد صلاحيات فرنسا وبريطانيا، وطرق تنظيم المرور والموانئ.*

***Sykes-Picot Agreement**, 15 & 16 May, 1916. Disponible in: (http://www.saylor.org/l). Consulté le: 06/07/2016.*

[2] *العروي، م س، ص 196.*

[3] *يمكن الاشارة في هذا السياق إلى نماذج من مراكز الدراسات المحلية، كمجمع ليبيا للدراسات المتقدمة Libya Institute for Advanced Studies، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (المغرب)، مركز الجزائر للدراسات والإعلام،... غيرها.*

[4] *Basbous, Antoinen, **Le tsunami arabe**. Fayard, 2011.*

[5] *ابن خلدون، **المقدمة**، دار القلم، الطبعة الأولى، بيروت 1978، ص 294.*

[6] *جاك دريدا، **ما الذي حدث في "حدث" 11 سبتمبر؟**. حوار مع جيوفانا بورادوري، ترجمة صفاء فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003. ص 59-60.*

[7] *نزيه ن. الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية، السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى بيروت 2010. ص 38-39.*

[8] الأيوبي، م س. ص 38.

[9] Guy Sorman, l'État minimum, Éditions Albin Michel S.A., Paris 1985. P 39.

[10] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة، الدار البيضاء 2011، ص 7 و 6.

[11] Hallaq, Op Cit. P 25.

[12] Op Cit. P 26.

[13] العروي، م س، ص 26.

[14] Friedrich Hegel, **Principes de la philosophie du droit**, traduit de l'allemand par andré kaan, Éditions Gallimrd 1940. P 257.

[15] العروي، م س، ص 58.

[16] Gérard Bensussan Georges Labica, **Dictionnaire critique du marxisme**, presse universitaire de France, 1982. P 414. « L'abstraction de l'État en tant que tel ressortit seulement à l'époque moderne parce que l'abstraction de la vie privée ressortit seulement de l'époque moderne. L'abstraction de l'Etat politique est un produit moderne».

[17] العروي، نفسه.

[18] Antonio Gramsci, **Gramsci dans le texte (1916–1935)**, Éditions sociales, Paris 1975, pp 576–577. « État = société politique + société civile, c'est-à-dire hégémonie cuirassée de coercition ».

[19] من خلال دراستنا للتطور الحديث للسلطة السياسية في المغرب، برزت ملاحظة دور العامل السياسي وهيمنته في تشكل البنيات الاجتماعية المعاصرة، ودور الدولة والسلطة السياسية المأثر في التكوين الاجتماعي، وهو دور خلفه الاستعمار، حيث كان دوره قسريا سياسيا في تغيير ملامح المجتمع المغربي التقليدي، الذي وجده قبل توقيع "اتفاقية الحماية" . راجع: أحمد الحاقي، **السلطة السياسية في المغرب: التحولات السياسية والاجتماعية منذ الاستعمار**، افريقيا الشرق 2023.

[20] أسقطت الانتفاضات العربية والمغاربية، التي قامت لعدة أسباب، أربعة رؤساء دول: **زين العابدين بن علي** في تونس (7 نونبر 1987 – 14 يناير 2011). **محمد حسني السيد مبارك** في مصر (14 أكتوبر 1981– 11 فبراير 2011). **معمر القذافي** في ليبيا (1 سبتمبر 1969 – 20 أكتوبر 2011)، **علي عبد الله صالح** في اليمن (22 مايو 1990 – 27 فبراير 2012). وقد كانوا يعتبرون على غرارا التقليد الذي أسسه بورقيبة "حكاما مدى الحياة" . اقترحت إحدى الدراسات تصنيفا يفرق بين حكام دولة مركزية في مصر وتونس وسورية، وحكام مديرون، في ليبيا والسودان واليمن. وقد صور أحد الكاتب سبب استمرار الحكام العرب لفترات حكم طويلة، كالأسرار التي لا يمكن فكها ولا توجد معطيات حولها. يراجع:
Roger Owen, **The Rise and Fall of Arab Presidents for Life : With a New Afterword**, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012. Pp : 61 & 94.

[21] بعد شهر واحد من انطلاق الاحتجاجات ضد نظام القذافي أصدر مجلس الأمن القرار 1973 الذي يفرض منطقة حظر للطيران على ليبيا، وافق عليه كل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي. فبالموازاة مع توسع دائرة المعارضين والمنشقين عن النظام الليبي، كانت القوى الدولية تحقق ما يشبه الإجماع في موقفها منه. فالعقوبات الاقتصادية، التي أقرها الاتحاد الأوربي، توجت بالقرار 1973 الذي يجيز التدخل في ليبيا معللا بحماية المدنيين. ما سَرَّع من انطلاق العملية العسكرية "فجر الأوديسة" ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم عملية "الحامي الموحد" بقيادة حلف شمال الأطلسي. وقد جاء في قرارا مجلس الأمن 1970 (2011)، أنه «... يطالب وقف العنف فورا ويدعو إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة لتلبية المطالب المشروعة للسكان.»، وقد تضمن القرار مرفقين عبارة عن قائمتين: الأولى بالشخصيات الممنوعة من السفر، والثانية تجمد أصول القذافي وأبناؤه. وقد أصدر مجلس الأمن، منذ الشهر الأول لخروج المظاهرات ضد نظام القذافي إلى غشت 2014، عشر قرارات بشأن الصراع في ليبيا، أهمها القرارين 1970 (26 فبراير 2011) و1973 (17 مارس 2011).

[22] من الدراسات التي اعتمدت "النموذج المشترك" ، والتحليل النوعي المقارن (QCA)، نجد الورقة البحثية التي قدمها، Caty Clément، المتخصصة في العلاقات الدولية والسياسيات المقارنة.

*Caty Clément, «**Un modèle commun d'effondrement de l'état ? Une aqqc du liban, de la somalie et de l'ex-yougoslavie**», Revue internationale de politique comparée. 2004/1 (Vol. 11), p. 35-50.*